

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين وصلواته على سيدنا محمد
وعلى اله الطيبين الطاهرين اعلم ان الفقه علم حسن وهم
اجاز العلوم وهو علم الدين والشريعة وقوام الشرايع بها ولا بد
لكل عالم او جاهل ان يشرع فيه ويستفيد منه ما يعينه ويتقوي به
على اداء فرائض الله تعالى وقد اجتمع في هذا التأليف جملا من فضائل الفقه
بعدودة الاخبار بمجموعة النظائر تهيلا في التحفظ وتيسيرا للتفهم
سالية القلوب جالية الصدور وسعي خزانة الفقه وفوايد اكثر
من ان تحصى وتعد وابتدأ من مسابيل الطهارات والوضوء
اعلم ان جواز التوضي اختص بماء مطلق وهو ما قال الله تعالى
وانزلنا من السماء ماء طهورا وقال تعالى في موضع آخر وينزل عليكم من السماء
ماء ليطهركم به وقال عز وجل في موضع آخر وانزلنا من السماء ماء مباركا
فاما الماء المطلق فهو ماء البحار والانهار والاودية والابار والعيون
وما هو على صفة المنزل من السماء واما الماء المقيد فانه يجوز ازالة النجاسة
به ولا يجوز التوضي به وهو اثني عشر نوعا الماء المستعمل وكل ماء اتم
من الشجر والتمر وماء البطيخ وماء القثاء وماء الورد وماء الصابون و
الاشنان وماء الباقلي وماء الجبن والمرق وماء الزردج باجمعها
شتم اعلم ان فرائض الوضوء اربعة غسل الوجه من قصاص
الشعر الى اسفل الذقن ومن شحمة الاذن الى شحمة الاذن وغسل
الذراعين الى المرفقين ومسح راس الراس وغسل الرجلين الى الكعبين
مرة باسبغ والسنة في الوضوء عشرة اشياء اولها تسمية الله
تعالى والثاني غسل اليدين قبل ادخالها الاناء والثالث الاستنجاء
بالماء لمن بال او غوط والرابع السواك والخامس المضمضة والسادس

ما في التوضي من
النجاسة
التي
يجوز
الوضوء
بها
والتي
لا يجوز
الوضوء
بها

هذا هو
العلم
الذي
يجوز
الوضوء
بها
والذي
لا يجوز
الوضوء
بها

ثم قبض احديها فان قبض لمعية لزمناه جميعا وان قبض غيرهما فباعها و
لم يقبضها ولكن اعتقها لزمه الاخرى رخصة اشياء لا ترد
بخيار التزوية ولا بعيب سيم المهر وبذل الخلع وبذل العتق وبذل ضم
من دم العمد لهيوس التي يتبرأ منها النخاسون فيما بينهم
واثنا عشر منها لابن ابي ليلى الكتي والتقاتع في الخلق واثنا عشر
واثنا عشر القروح والاضفار والاضراس الواحدة والاشنان والثلثة الان
تكون بجمعة في موضع واحد لا تدخل في البراءة والظفة في العيين وفرد
والجرب في العيين ثلثون منها لشريك ابن عبد الله القاضى خياط الاذنين
اذا شققا ثم خيطا والكلف والزيادة في الاسنان والنقصان الان يكثر
في جارية فارته والكشف والمجاهم الكشف الزواير في الشعر في غير موضعه
والتلون في الاسنان والحفر والقوارح التي تقرح الفم واختلاف الاسنان
والشمط وسائر البرودة وهوان يكون الصدر ناتيا على البطن وامه
واصطكاك العقبين والفتح وهوتا عدا ما بين الرجلين واكموع وهو
ان يهوج الكف من قبل الكوع والوكع وهوان يركب الانبعاث
السبابة حتى ترؤر في رايصلها خارجا والقدع وهو ريع في الكف وكحص
وهوان يكون احدى الثديين اكبر من الاخر من المرأة والكرد في الذوائد
خضاب الشعر من غير شرط وجعوده الشعر والوشم والفتة في اليد
والكتع وما نهى رسول الله عليه الصلاة والسلام وكدم الشيوف والفر
وامشاد جلود السباع فما دونها والشامات الاثامة بيضا والتايل
واجبلان والغدة والعقد والعقر الاعقر الانخافان بسفر
والانشقاق باليد والرجلين واكلاطين واختلاف الاضلاع وزاد في
حفص ابن غياث خمسة خضاب الشعر من غير شط وجعود الشعر والوشم
والفتة في الصوت والكتع الكنع العصر وما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم

افعال المريض على ثلاث مراتب فحبابته في البيع والشري وعتاقه في ذمه
 او تدبيره او وصيته بالفتاوى بعد موته او وصيته ببيع فيه بمعاينة
 في البداية ينظر ان قدم المخاباة على الفتوى بدي بها ثم سبى الفتوى ووقع
 في حياته ثم يستوفى الوصية الواقعة بعد الموت من عتق او معابة او غيره
 وان قدم الفتوى عليه لا يبدي بواحد منها ولكنه كما في الثلث جميعا
 وهذا كله قول ابو حنيفة وعندهما يبدي بالفتوى في المرض على كل حال
 من معابة وغيرها سواء كان بداه او اخرها ثم يستوفى المخاباة ثم سائر ذمه
 المريض اذا قضى دينه لحقه من مرضه جائز ذلك في حق غرماء الصحة الا في وصيته
 ان يتزوج في مرضه ودفن مهرها او استاجر اجيرا فدفن الاجرة فانه غرمه
 اسوة لها في ذلك ولو شيئا في مرضه او استقرضه الا وانفق على نفسه ثم قضاه
 جائز ذلك في حق غرماء الصحة ولا شركة لهم فيه وكل ما ثبت بالاقرار
 يقدم اقرار الصحة عليه عندنا وما ثبت لحاجة اليه من استقرض وتزوج فدين
 الصحة والمريض به سواء
 فصل في الوصية
 اذا اشترى الاب والوصي ذان حم محرم من القبي والمجنون لم يلزمهما الا في مرض
 واحدة وهو ان اشترى لابنه المجنون جارية وقد كانت ام ولد يلزمه اسمه
 ولا يبيع احد من نفسه ولا يشترى الا الاب يبيع مال ولد من ولد ويشترى
 للصغير ثلثة اشياء يجوز للاب فعله في ماله الصغير والاجرة
 للوصي يبيع مال الصغير من ولد الصغير واجارة الصغير من ولد الصغير وقسم
 اموال بين ولدي الصغيرين اذا كانت الورثة كبارا حضورا جاز للوصي
 بيع الشركة في ثلثة اشياء اذا كان على الميت دين او وصي بديهم او
 دنانير او غير ذلك وكذلك لو كان في الورثة صفارا وكبارا جاز له بيع جميع
 الشركة نصيب الصفار والكبار عندي بحنيفة وقالوا جاز له بيع قدر الدين والوصية

اشترى